

المصدر :
التاريخ :

دفع لبنان، على ما يبدو ثمن السلام الفلسطيني الاسرائيلي سلفا في عدوان همجي شنته اسرائيل على الجنوب والبقاع الغربي قبل فترة قصيرة من الزمن لم نفهم لذلك العدوان الغاشم سببا في حينه قبل ان العملية كانت انتقامية، قامت بها اسرائيل ردا على مقتل اربعة من جنودها في عمليات للمقاومة اللبنانية داخل الشريط الحدودي اللبناني ولكن ذريعة اسرائيل كانت واهية ولم يتقبلها الرأي العام العالمي، خصوصا وان الجنود الاسرائيليين الذين زعمت اسرائيل انها تنتقم لهم لقوا مصرعهم على الارض اللبنانية

فكان من جراء العملية الاسرائيلية لفت انظار العالم مجددا الى ان القوات الاسرائيلية ما زالت تحتل ارضا لبنانية هذا والواقع، بالاضافة الى شراسة العدوان الاسرائيلي وفضاعته، كان من شأنه استدراك بعض العطف عن لبنان في العالم، وظهر ذلك جليا من خلال المواقف التي ادلت بها المراجع الدولية مستنكرة العدوان الاسرائيلي

لم نفهم لذلك العدوان الاسرائيلي الوحشي على لبنان سببا في حينه، فاذا بالتطورات تكشف ان ذلك العدوان ما كان الا توطئة، على طريقة اسرائيل للتسوية التي كانت اسرائيل تفاوض الجانب الفلسطيني عليها في الخفاء في اوسلو، النروج بعيدا عن حلبة المفاوضات الرسمية في واشنطن. وقيل آنذاك، من باب التهويل والترويع، ان ذاك العدوان ما هو الا نموذج عما يمكن ان يتعرض له سائر ارجاء المنطقة فيما اذا تعثرت محادثات السلام بين العرب واسرائيل كانت، بعبارة اخرى عملية تطويق وترويض دفع لبنان ثمنها في الجنوب والبقاع الغربي، وكانت منظمة التحرير والشعب الفلسطيني اولي ضحاياها ولقد اثبتت تساؤلات حول موقف الحكومة اللبنانية اذ هي، برغم العطف الكبير الذي احرزته لبنان في الاوساط الدولية، لم تتقدم من مجلس الامن بشكوى ضد اسرائيل على عدوانها، وكان ذلك اضعف الايمان لا بل ان لبنان باشر التحرك على صعيد مجلس الامن ثم توقف عن متابعتها، وقيل آنذاك ان لبنان استنكف عن متابعة شكواه في مجلس الامن تحت الضغط الامريكي وبحجة ان الادارة الامريكية كانت تعمل على ايقاف العدوان الاسرائيلي فعزز ذلك الاعتقاد السائد ان العدوان كان مطلوبا لغاية تتعلق بمسيرة السلام فكان ان وقع اتفاق غرة اريحا بين اسرائيل والجانب الفلسطيني

اسرائيل عازمة
على تأخير المفاوضات
مع سورية

ما بعد الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي



بقلم د. سليم الحص

السلام
اللبناني - الاسرائيلي
يلزمه ٩ شروط
بشروط اسرائيلية

يتمكن البلدان من توقيع اتفاق سلام في الأشهر الثلاثة التالية. بذلك بدأ رئيس الوزراء الاسرائيلي وكأنه يستأخر الاتفاق مع لبنان حتى تسعة أشهر.

ومن شروط الاتفاق مع لبنان ذكر سابقا أيضا شرط عدم المس بما يسمى جيش لبنان الجنوبي التابع لقيادة انطوان لحد والموالي لاسرائيل، لا بل كان هناك تلويح سابق إلى المطالبة بضم تلك القوة الحدودية الخارجة على الشرعية في القوى اللبنانية المسلحة ولا سيما الجيش.

وأعلن رابين، إلى ذلك، ان اسرائيل لا تولي أي أهمية لقرار مجلس الأمن الرقم ٤٢٥ (الذي يتمسك لبنان به منطلقا لمصادقاته مع اسرائيل) اما التوصل إلى سلام حقيقي فينبغي ان يمر بالاتفاق على ترتيبات أمنية وأبرام معاهدة.

بات واضحا ان اسرائيل كانت تتوخى من سياسة الماطلة التي سلكتها في محادثاتها مع لبنان افراغ القرار الدولي من محتواه وجر لبنان إلى التفاوض معها على التسوية ضمن معادلة الأرض مقابل السلام فهي تسعى إلى استدراج الأطراف العرب إلى الصلح معها الواحد تلو الآخر، حتى اذا ما بقي لبنان في الساحة وحيدا اضطر إلى المفاوضة أيضا على السلام مقابل الأرض، أي مقابل الانسحاب من الأرض اللبنانية.

ثأمر لبنان طويلا على إعلان تمسكه بالقرار ٤٢٥ مطالبا اسرائيل بالانسحاب، حسب نص القرار الدولي، فورا وبلا شروط ولكن اسرائيل نجحت حتى الآن، من خلال سياسة الماطلة التي انتهجتها، في تعطيل القرار ٤٢٥ عمليا املا في اقحام محادثاتها مع لبنان في منطق القرار ٢٤٢، أي الأرض مقابل السلام. مع العلم ان لبنان يعتبر نفسه غير معني بهذا القرار من قريب او بعيد ولعل مجرد قبول لبنان اساسا الدخول في محادثات ثنائية مع اسرائيل في اطار مؤتمر للسلام كان من شأنه تعطيل القرار ٤٢٥ عمليا وربط الانسحاب الاسرائيلي من لبنان بسلام المنطقة وبالتالي بازمنتها.

يذكرنا هذا الواقع بما كان في عام ١٩٩١ يوم توجه من كان يسمى آنذاك «ترويكاء» الحكم في لبنان، أي رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء، معاً إلى نيويورك للمشاركة في جلسات الجمعية العمومية للأمم المتحدة ومقابلة الرئيس الأمريكي جورج بوش. وعندما عادوا إلى لبنان اخذوا يمشرون بنجاحهم في «فصل القرار عن المؤتمر» بدعوى انهم حصلوا على تأكيدات وضمانات بان حق لبنان في انسحاب اسرائيل فوري وغير مشروط من اراضيهم يبقى محفوظا بموجب القرار ٤٢٥ اذا ما قرر المشاركة في مؤتمر مدريد للسلام وقتلنا آنذاك تعليقا على هذه المقولة. اذا كان هذا صحيحا

ماذا بعد هذا الاتفاق؟

ينتظر ان تشهد مرحلة ما بعد الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي، من جهة، تباطؤا في مسارات السلام الأخرى، ومن جهة ثانية استدراج سائر الدول العربية إلى الاعتراف باسرائيل، وقد جاءت زيارة اسحق رابين وشيمون بيريز إلى المغرب في طريق عودتهما من واشنطن إلى تل أبيب في سياق ذلك. ومن جهة ثالثة مباشرة عملية تطبيع واسعة انطلاقا من الثغرة المهمة التي فتحتها اتفاق غزة أريحا في جدار المقاطعة العربية الاسرائيلية وجاء في الأنباء ان الإدارة الأمريكية أحسرت اتصالات مع بعض الدول العربية تحثها فيها على إنهاء مقاطعتها اسرائيل.

بمجرد التوقيع على اتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية، لم تعد اسرائيل في عجلة من أمرها في التعاطي مع المسارين المتبقين: اللبناني والسوري.

المسار اللبناني

فلقد نسب إلى شيمون بيريز، وزير خارجية اسرائيل، كلام يفيد ان اسرائيل لن تستعمل محادثاتها مع لبنان وسورية لأنها تحتاج إلى بعض الوقت لهضم، أو استيعاب، نتائج اتفاقها مع الجانب الفلسطيني وهو في ذلك يشير، من جهة، إلى المعارضة الحادة التي أثارها ذلك الاتفاق في اوساط اليمين الاسرائيلي، متحملا في كتلة ليكود التي رأت في الاتفاق بداية الطريق لقيام دولة فلسطينية سيكون همها، حسب زعم زعماء الكتلة، تدمير اسرائيل. وهو يشير، من جهة ثانية، في حديث الهضم والاستيعاب، إلى ان اسرائيل سيكون عليها الانسحاب من الجولان في حال التوصل إلى سلام مع سورية. والمعروف ان التخلي عن الجولان يستثير الكثير من الحساسيات في اسرائيل، خصوصا في اوساط اليمين والمستوطنين.

ولقد نقلت وسائل الاعلام في ١٦/٩/١٩٩٢ تصريحات لاسحق رابين، رئيس وزراء اسرائيل، يستأخر فيها المفاوضات مع لبنان ويهاجم سورية على سياستها، وكأنما هو في ذلك يحاول نسف جسور في المحادثات ليس هو في حاجة إليها في الوقت الحاضر.

فيما يتعلق بالمسار اللبناني، قال رابين ان اتفاق سلام مع لبنان ممكن في غضون تسعة أشهر كذلك كدد، ربما للمرة الثالثة في خلال نحو اسبوعين، شروط التوصل إلى اتفاق سلام بين لبنان واسرائيل، وهي انتشار الجيش اللبناني في الجنوب، لنزع سلاح حزب الله والمنظمات الارهابية الأخرى، على حد تعبيره. وأردف قوله: اذا استطاع الجيش اللبناني ان يفعل ذلك في غضون ستة أشهر ويمنع حدوث أي عملية ضد اسرائيل، فقد

متعددة، ولكن أهمها في نظرنا اثنان
أولاً، ان اسرائيل تعتبر اتفاقها مع الجانب
الفلسطيني اعز عليها من اتفاقها مع أي طرف
عربي آخر، وذلك نظراً الى ان هذا الاتفاق
يكسبها شرعية عربية فلسطينية كانت تفقدها
فارض فلسطين هي موضع نزاع مبدئي بينها
وبين الفلسطينيين، فإذا ما تم لها الاتفاق معهم
اكتسبت للمرة الأولى في تاريخها شرعية
عربية فلسطينية لوجودها على تلك الأرض
ثانياً، ان السلام يوازي في نظر اسرائيل
تطبيع العلاقات، ولا سيما على الصعيد
الاقتصادي فهي تطمح في اسقاط جدار
المقاطعة العربية أملاً في التوغل في عمق
الاقتصاد العربي طمعا في خيراته، فجاء
الاتفاق مع منظمة التحرير لفتح نفرة كبيرة
في الجدار العربي يمكن اسرائيل من التسلل
من خلالها الى عمق الاقتصاد العربي فبعد
اتفاق كامب ديفيد مع مصر، لم تكن اسرائيل
الا المريد من التصلب العربي والتصعيد ومع
ان اتفاق كامب ديفيد ينص على تطبيع
العلاقات مع مصر فإن هذا النصر لم يؤمن
تطبيعاً حقيقياً للعلاقات مع مصر، ولا هو فتح
الثغرة التي تنشدها اسرائيل للتوغل في
الاقتصاد العربي، مع العلم ان مصر هي
الدولة العربية الكبرى كنما كان اتفاق كامب
ديفيد صكاً وقعت عليه الدولة المصرية ولم
يوقع عليه الشعب المصري فلا عجب ان باتت
اسرائيل تسعى الى التطبيع من خلال اتفاقها
مع الجانب الفلسطيني وليس من خلال اتفاقها
مع أي دولة عربية مهما بلغ شأنها في الاسرة
العربية.

واسرائيل تراهن على تداعي الهيكل
العربي، وبالتالي تهافت الدول العربية على
تبادل الاعتراف معها، بعد تحييد البعد
الفلسطيني في الصراع العربي الاسرائيلي،
فبدون البعد الفلسطيني يغدو الصراع بلا
قضية واسرائيل تأمل بنتيجة ذلك ان يصبح
لبنان وسورية في ما يشبه العزلة، فتمكن عند
ذاك من فرض شروطها للسلام معهما
ولن تكون اسرائيل بعد ذلك مضطرة، عند
استئناف محادثاتها مع منظمة التحرير
الفلسطينية بعد سنتين، حسب نص الاتفاق،
الى ان تستجيب لاي مطلب فلسطيني. ذلك لان
الجانب الفلسطيني يكون عند ذاك قد فقد قوته
التفاوضية بانتهاء الانتفاضة التي كانت
تضغط على اسرائيل وبانفتاح سائر العرب
عليها وسقوط المقاطعة العربية، التي كان
الفلسطيني يستقوي بها.

إذا كانت اسرائيل تجد مصلحتها في
استئخار المسارين اللبناني والسوري، فإن
الامر لا يتوقف عليها وحدها فالراعي
الأمريكي مصر على ما يظهر غنى استعجال
انجاز المسيرة فقد اتصل الرئيس الأمريكي
بالرئيس السوري في ١٥/٩/١٩٩٣ ليؤكد له
ذلك ■

فعلى لبنان الا يشارك في محادثات ثنائية مع
اسرائيل لا جناح على لبنان من المشاركة في
مؤتمر عام للسلام، كمؤتمر مدريد، ولكن ليس
من مصلحته الخوض في محادثات ثنائية
وذلك لان أية محادثات ثنائية بين لبنان
واسرائيل سوف يكون محورها بالضرورة
احتلال اسرائيل لأرض لبنانية ومطالبة لبنان
بانهائه، فلن يتقدم على هذا الموضوع أي
موضوع آخر بطبيعة الحال ولكن باعتبار ان
المحادثات تجري في إطار مؤتمر للسلام، فإن
اسرائيل سوف تجعل السلام مع لبنان شرطاً
لخروجها من أراضيها. بذلك يصبح القرار
٤٢٥، الذي يقضي بالانسحاب غير المشروط
معطلاً عملياً وما قد جاء، قول رابين (بان
اسرائيل لا تولي أي أهمية للقرار ٤٢٥ وان
الانسحاب الاسرائيلي مرهون بالسلام)
مصادقاً لما ذهبنا اليه.

المسار السوري

وفيما يتعلق بالمسار السوري قال رابين
اشاء توقفه في المغرب في طريق عودته من
واشنطن الى تل أبيب بعد توقيع اتفاق غزة
أريحا، «يتعين على سورية ان تظهر رغبة في
السلام، فهي تبدو وكأنها تمهد يداً للسلام فيما
هي تفتح النار باليد الأخرى»
وانتقد سورية لأنها، حسب تعبيره حالت
دون انتشار الف أو الفين أو ثلاثة الاف جندي
لبناني واستجابت الحكومة اللبنانية لضغوطها
فعدلت عن قرارها ونشرت كتيبة مقدارها ٦٠٠
رجل فقط لا يمكنها مواجهة حزب الله وفت
الى ان دمشق «توفر المساعدة والحماية»
للفصائل الفلسطينية العشرة المعارضة لمنظمة
التحرير وتسمح لأذاعة القدس بان تبث من
الأراضي السورية دعوات معادية لمفاوضات
السلام.

يتبين من كل هذا ان اسرائيل عازمة على
استئخار المفاوضات مع سورية تحت ذريعة
ماخذ معينة تأخذها على السياسة السورية،
فبدت وكأنها تضع سورية تحت الامتحان في
مواقف معينة قبل استئناف مفاوضاتها معها.
وراء هذا الموقف الاسرائيلي في الحقيقة رغبة
في المعاطلة، أولاً ريثما تهضم حكومة اسرائيل
نتائج اتفاق غزة أريحا، ثم لأنها لم تعد ترى في
المسارين اللبناني والسوري، بعد صلحها مع
الفلسطينيين، ما يوجب العجلة. بعبارة أخرى
يبدو وكأنما اكتفت اسرائيل باتفاقها مع منظمة
التحرير الى حين فلم تعد تابه لمحادثات السلام
مع لبنان وسورية.

السؤال الذي يفرض نفسه هنا هو لماذا
تكفي اسرائيل باتفاقها مع الجانب الفلسطيني
فتسترخي وتستأخر المسارات الأخرى؟ لماذا
تتشدد في شروطها للسلام مع لبنان وسورية
على نحو يوحي بأنها غير منتهية احتمال تعثر
محادثاتها معهما؟ قد يكون لهذا الموقف اسباب